



٢٧-١-٢٠٢٣

الحصاد في اسبوع



قواعد بيانات مركزية ورؤية متكاملة لإدماج "ذوي الهمم" في سوق العمل لعرضها على رئيس الجمهورية.

- * ٣٢ مليون اعانات من "صندوق الطوارئ" لـ ٩١٠٣ عاملين في ٢٢٩ منشأة خلال ٦ أشهر .
- * مساندة الشركات والعمال وقت الأزمات تماشياً مع توجيهات الرئيس وثقافة "الجمهورية الجديدة".
- * "تمويل التدريب والتأهيل" يدعم منظومة التدريب المهني بـ ٢٢ مليون جنيه خلال ٦ أشهر .
- * "الوزارة" تواصل مشاركتها في جلسات "الإستراتيجية الوطنية للتشغيل" لضبط "سوق العمل"
- * تحويل مستحقات القائمة الـ ١١٠ لعمال مصريين غادروا الأردن ..ووصايا من "القوى العاملة" للمصريين الراغبين في العمل بالمملكة الأردنية.
- * "القوى العاملة" تُصدر توجيهاً عاجلاً لـ ٥٢٩ عاملاً مصرياً بشركة مقاولات سعودية كبرى بسرعة تحديث بياناتهم للحصول على تعويضات بالملايين .
- * مديريات القوى العاملة تواصل نشاطها في تنفيذ خطة التدريب المهني لتأهيل الشباب والفتيات في نطاق "حياة كريمة" على مهن يحتاجها "السوق" .

تنشر وزارة القوى العاملة اليوم الجمعة وفي هذا البيان، وبالإنفوجراف، حصاد نشاطها خلال الـ٧ أيام الماضية، والذي يرصد الأنشطة والتوجهات التي تنفذها الوزارة لخدمة الوطن والمواطن، ويُمكن التأكيد من خلال ذلك الحصاد على حرص الوزير حسن شحاتة وزير القوى العاملة على التركيز على الملفات تتماشى مع الإتجاه العام للدولة المصرية في الحماية والرعاية والدعم .. ملف ذوى الهمم حظي بالإهتمام الأكبر، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي بدمج هذه الفئة في سوق العمل والمجتمع، وتدريبهم وتأهيلهم للدخول في ذلك "السوق"، فكان اجتماع للوحدة المركزية لمتابعة تدريب وتشغيل ورعاية ذوي الإعاقة، وكان إستكمال إجتماعات "الوزير" مع مديري المديرية بكافة المحافظات لإعداد قاعدة بيانات ومعلومات عن أعداد المنشآت في كل محافظة، ونسب تعيين ذوي الهمم بها .. ولعل هذه الثقافة التي تمارسها "الوزارة" مع الملفات، تؤكد التعامل بشكل علمي ومعلوماتي حتى يتم مواجهة التحديات بشكل منظم وواقعي وعلى أرض الواقع، وهذا ما يحدث الآن مع كافة الملفات التي تتبناها "الوزارة" خلال هذه الفترة .. الحصاد أيضا يرصد تفاصيل إجتماع صندوقي طوارئ إغانات العمال، وتمويل التدريب والتأهيل، والذي كشف عن حجم من جرى إنفاقة خلال الـ٦ أشهر الماضي للمنشآت المتعثرة، وحماية عمالها، وكذلك على تمويل التدريب والتأهيل .. واصلت "الوزارة" أيضا نشاطها في المشاركة وتنظيم ورش عمل بشأن الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، بهدف سرعة إنجازها، لضبط سوق العمل، ووضخ دماء مُدرية في "شرايينه" .. في الوقت ذاته تواصل مديريات القوى العاملة في المحافظات في تنفيذ خطة التدريب ٢٠٢٢-٢٠٢٣، لتدريب الشباب والفتيات على مهن يحتاجها سوق العمل، والإستفادة القصوى من مراكز التدريب الثابتة والمتنقلة والمنتشرة الآن في نطاق محافظات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" .. كما واصلت مكاتب التمثيل العمالي في الخارج وعددها ٩ مكاتب، دورها في رعاية وحماية وتوعية المصريين العاملين في نطاق تلك المكاتب وعددهم أكثر من ٥ ملايين مواطن مصري .. إلى التفاصيل ..

*ذوي الهمم :

خلال الاسبوع ترأس وزير القوى العاملة حسن شحاتة، أول إجتماع للوحدة المركزية لمتابعة تدريب وتشغيل ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بدويان عام الوزارة، بحضور أعضاء الوحدة، ممثلي الوزارات والجهات المعنية وهي: وزارة القوى العاملة، وزارة التضامن الاجتماعي، والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، وزارة التربية والتعليم الفني، وزارة التعليم والبحث العلمي، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التجارة والصناعة "مصلحة الكفاية الانتاجية"، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وصندوق تمويل التدريب والتأهيل التابع لوزير القوى العاملة. وأكد الوزير حسن شحاتة على أهمية هذا اللقاء الأول، ومشيرًا إلى سرعة تفعيل بروتوكول التعاون الذي جرى توقيعه مؤخرا بحضور رئيس مجلس الوزراء د. مصطفى مدبولي، تنسيقا بين وزارات القوى العاملة والاتصالات والتضامن الاجتماعي بشأن التعاون لإدماج ذوي الإعاقة في المجتمع تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي .. واستمع الوزير شحاتة خلال الاجتماع، إلى كافة ممثلي الجهات المشاركة، وعرض إمكانيات ومبادرات كل جهة في خدمة هذا الملف وتوفير البيانات والمعلومات و الحصر اللازم لذوي الإعاقة وتفعيل خطة التدريب من أجل التشغيل، موجهًا بأهمية الإسراع في إعداد منظومة أو رؤية معلوماتية متكاملة لعرضها على الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية الذي وجه بسرعة إدماج ذوي الهمم في سوق العمل، مؤكدا على أهمية وجود معلومات كاملة كخطوة أولية نحو إدماج ذوي الهمم، منطرقًا إلى خطة وزارة القوى العاملة في المحافظات لحصر المنشآت ومدى التزامها بتعيين نسبة ذوي

الإعاقة، وضاف أن الوزارة لديها إمكانيات ومقومات التدريب خاصة مراكز التدريب المتنقلة والثابتة المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية، سيتم الاستفادة منها تنسيقاً مع الوزارات والجهات المعنية.. وكان وزير القوى العاملة قد أصدر القرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٣ بشأن تشكيل الوحدة المركزية لمتابعة تدريب وتشغيل ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ، والذي نص على أن "الوحدة" تهدف إلى العمل على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وتمكينهم اقتصادياً من خلال عمليات التدريب والتأهيل والتشغيل وتقديم الرعاية والحماية اللازمة لتحسين شروط العمل وظروفه، وعلى أن تعمل في سبيل تحقيق أهدافها على تقديم اقتراح سياسات تدريب وتأهيل وتشغيل ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى القومي، والتنسيق بين الجهات المختلفة لمتابعة إعداد وتطوير قواعد بيانات مركزية للأشخاص ذوي الإعاقة تشمل العاملين منهم وراغبي العمل والمتدربين وراغبي الالتحاق بالبرامج التدريبية فضلاً عن إعداد اللوائح والأدلة الإرشادية الخاصة بتدريب وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير بيئة عمل ملائمة لهم، بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات المختصة لوضع بدائل ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل الحر، وزيادة الأعمال، وإقترح بروتوكولات التعاون ومذكرات التفاهم مع الجهات المختصة إذا لزم الأمر ذلك، وإجراء الأبحاث والدراسات اللازمة لتسهيل عمل الوحدة وجمع البيانات والمعلومات اللازمة وتحليلها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، ومتابعة تنفيذ سياسات دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، ومتابعة تفعيل الالتزام بتشغيل نسبة الـ ٥% المقررة في القانون على جميع المنشآت الخاضعة لأحكام القانون.. كما نص القرار على تشكيل أمانة فنية للوحدة برئاسة أحد المختصين بوزارة القوى العاملة وعضوية عناصر فنية في مجال التدريب والتشغيل والتفتيش والسلامة والصحة المهنية وعناصر قانونية وإدارية كما لها أن تضم في عضويتها ممثلين عن الجهات المشاركة في عمل الوحدة، وللوحدة أن تنشئ فروعاً لها في المحافظات بمديريات القوى العاملة ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من وزير القوى العاملة، كما لها أن تشكل لجان نوعية وفنية ومجموعات عمل من العاملين بالوزارة أو بمديريات القوى العاملة أو من خارجها.

*نسبة الـ ٥%:

كما تسلم وزير القوى العاملة حسن شحاتة من مديري المديريات بالمحافظات ،حصر مبدئي وأرقام أولية بأعداد المنشآت ، وعدد العمالة بها ، ونسبة إستيفاء الـ ٥% للأشخاص ذوي الإعاقة فيها ، وتحديد النسب المتبقية ، تمهيداً للإنتهاء من قاعدة بيانات كاملة بشأن المنشآت والأعداد المطلوب تعينها طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ ، الخاص بذوي الإعاقة ، ووجه "الوزير" مديري المديريات بسرعة الإنتهاء من باقي الحصر ، وعرضه في إجتماع يوم الأحد المُقبل ، وناقش "الوزير" التقارير المقدمة من كل مديرية فيما يخص عمليات الحصر والأرقام المسجلة في تقارير المديريات الخاصة بذوي الإعاقة ، مع تحديد المدد المتبقية لباقي المديريات التي يوجد بها كثافة في عدد المنشآت المطلوب منها تشغيل هذه الفئة، مؤكداً على أن قاعدة البيانات المرتقبة ستكون بالأسماء بالأرقام، وأن "نوي الهمم" دائماً في قلب "القوى العاملة" ومحل متابعة.. وقال بيان صحفي أن ما سبق جاء خلال الإجتماع الثاني الذي عقده وزير القوى العاملة حسن شحاتة بديوان عام الوزارة ، مع مديري مديريات القوى العاملة بالمحافظات لمتابعة تكاليفات "الوزير" للمديريات بسرعة حصر المنشآت التي يعمل بها أكثر من ٢٠ عامل من منشآت القطاع الخاص والإستثماري بالمحافظات وتحديد مدى استيفائها لنسبة الـ ٥% من بين عمالها من ذوي القدرات الخاصة، وتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بأعداد المنشآت داخل كل محافظة ، في إطار توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي بشأن وضع هذا الملف موضع اهتمام ، ودمج ذوي الإعاقة في سوق العمل.. وفي مستهل اللقاء رحب الوزير بالحضور ، مشدداً على الاهتمام بذوي الإعاقة ومعاملتهم المعاملة الكريمة اللائقة واستحداث برامج تدريبية تتوافق مع درجة

الإعاقاة لكل شخص ، داخل مراكز التدريب المهني التابعة للمديريات ووحدات التدريب المتنقلة الموجودة في قرى ونجوع المحافظات التي تعمل في نطاق المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، ثم العمل على توفير فرص عمل مناسبة لهم في المنشآت والشركات التي تحتاج إستكمال نسب الـ ٥ ٪ بداخلها، ويأتي ذلك تماشياً مع قرار تشكيل الوحدة المركزية لمتابعة تدريب وتشغيل ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ، والتي تهدف إلى العمل على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وتمكينهم اقتصادياً من خلال عمليات التدريب والتأهيل والتشغيل وتقديم الرعاية والحماية اللازمة لتحسين شروط العمل وظروفه.. وكان الوزير شحاتة قد طالب من مديري مديريات القوى العاملة في الإجتماع الذي انعقد الاسبوع قبل الماضي سرعة الانتهاء من الحصر، وتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بأعداد المنشآت داخل كل محافظة، ونسبة تعيين ذوي الهمم بها، وكذلك الأعداد المتبقية حتى تستوفي تلك المنشآت نسبة الـ ٥ ٪، المطلوبة طبقاً للقانون، موضحاً أن " الوزارة" سوف تقوم بعد عملية الحصر المطلوب بنشر إعلان للتقديم، لتكوين قاعدة بيانات، وتحديد الأسماء الراغبة في العمل من تلك الفئة، تمهيداً لتدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل..

*صندوق الطوارئ:

أعلن مجلس إدارة صندوق إعانات الطوارئ للعمال برئاسة وزير القوى العاملة حسن شحاتة ،في إجتماعه بديوان عام وزارة القوى العاملة، عن أن قيمة الإعانات المنصرفة خلال النصف الأول من العام المالي من ١-٧-٢٠٢٢ حتى ٣١-١٢-٢٠٢٢، بلغت ٣٢,١ مليون جنيه استقاد منها ٩١,٣ عاماً يعملون في ٢٢٩ منشأة، في مقابل ٦٦٨,٥ مليون جنيه في العام المالي السابق بالكامل خلال الفترة من ١-٧-٢٠٢١ حتى ٣٠-٦-٢٠٢٢، وأغلبها إعانات لمنشآت سياحة تأثرت بتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد.. ووافق مجلس إدارة صندوق إعانات الطوارئ للعمال خلال إجتماعه على قرار وزير القوى العاملة حسن شحاتة بتعيين السيد طارق سعد حسن صقر أميناً عاماً للصندوق، والسيد عبدالحميد محمد سلامة مرسال نائباً للأمين العام، والسيد اسماعيل ابراهيم فهمي، ورفعت محمد حسن كعضويين من ذوي الخبرة في مجلس إدارة "الصندوق"، ووجه المجلس الشكر والتقدير للقيادات السابقة... وترأس الوزير شحاتة ، مجلس إدارة صندوق إعانات الطوارئ للعمال، الإجتماع الدوري لمجلس إدارة الصندوق ، بحضور أعضاء المجلس ، وذلك لمناقشة جدول الاعمال، والموافقة على محضر الإجتماع السابق.. وفي بداية اللقاء رحب وزير القوى العاملة ورئيس مجلس إدارة الصندوق، بالسادة الحضور مهناً لأعضاء الجدد على مناصبهم وتمنياً لهم التوفيق في أعمالهم والوصول لأفضل أداء ممكن لأوضاع الصندوق، ومؤكداً على أن الصندوق مستمر في سياساته نحو دعم كافة الشركات المتعثرة، ودفع أجور عمالها، ومساعدتها حتى تنهض وتعود لها عجلة الإنتاج تماشياً مع تكليفات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، ومع ثقافة "الجمهورية الجديدة" التي أرسى مبادئها الرئيس، والتي تعتمد على الرعاية والحماية والوقوف بجانب العمال والشركات وقت الأزمات، وبجانب المنشآت حتى تعود إلى قوتها الإنتاجية، وأكد الوزير على عقد إجتماع شهري للوقوف بشكل مستمر مع أوضاع الشركات والعمال.. وناقش المجلس مذكرات واحاطات بشأن بعض المنشآت حول أوضاع العاملين بها، وناقش المجتمعون كافة المقترحات التي من شأنها وصول أموال الصندوق إلى مستحقيها.. يذكر أن صندوق إعانات الطوارئ للعمال ورد بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢، وهو يهدف إلى تقديم إعانات للعاملين الذين يتوقف صرف أجورهم من المنشآت لأسباب اقتصادية، وعلى الأخص الإغلاق الكلي أو الجزئي للمنشأة أو تخفيض عدد عمالها المقيدون في سجلات الجهة الإدارية المختصة بالتأمين الاجتماعي.. وحددت المادة الثانية من القانون اختصاصات الصندوق، حيث يختص في سبيل تحقيق أغراضه برسم السياسات العامة لمواجهة إغلاق المنشآت أو

تقليص حجم إنتاجها أو نشاطها نتيجة لما تتعرض له من ظروف اقتصادية، وصرف الإعانات للعمال الذين يتوقف صرف أجورهم وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

*تمويل التدريب والتأهيل:

..وأعلنت وزارة القوى العاملة في بيان لها ان مجلس إدارة صندوق تمويل التدريب والتأهيل كشف عن حجم مساهماته في عملية التدريب المهني خلال الـ ٦ أشهر الماضية، خلال الفترة من ١-٧-٢٠٢٢ وحتى ٣١-١٢-٢٠٢٢، وقال انها بلغت ٢٢,٧ مليون جنيه، بينما كانت خلال العام المالي السابق بالكامل خلال الفترة من ١-٧-٢٠٢١، حتى ٣٠-٦-٢٠٢٢، تبلغ ١٨,٢ مليون جنيه. وبحسب البيان فإن وزير القوى العاملة حسن شحاتة رئيس مجلس إدارة "الصندوق" -الذي انعقد بديوان عام الوزارة - أكد على أهمية الدور الذي يقوم به صندوق دعم التدريب والتأهيل في تطوير مراكز التدريب وتأهيل الشباب للمهن المطلوبة في سوق العمل، موضحاً أن التدريب المهني على رأس أولويات الدولة المصرية، مؤكداً على أن خطة الصندوق خلال الفترة المقبلة المساهمة في تدريب وتأهيل "ذوي الهمم" تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاهتمام بتلك الفئة وتأهيلها لسوق العمل ودمجها داخل المجتمع المصري للمشاركة في بناء "الجمهورية الجديدة، فضلاً دعم المشروعات القومية التي تنفذها الدولة المصرية وتقديم عمالة مدربة وماهرة لها، موضحاً التعاون الحالي مع وزارات: التربية والتعليم، والاتصالات، والتجارة والصناعة، وإتحاد الصناعات، وشركة " إبدأ"، وعدد من المحافظات، من أجل دعم مراكز التدريب المهني خاصة الواقعة في نطاق المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، مشيراً إلى أن "الصندوق" مستعد لتقديم الدعم والتعاون مع الجهات الراغبة في تقديم برامج متقدمة للتدريب على مهن يحتاجها سوق العمل، موجهاً بتكثيف اجتماعات "الصندوق" لتكون بصفة شهرية لمناقشة المستجدات المحلية والدولية على منظومة التدريب ومواكبتها في البرامج التي يتم تقديمها. الاجتماع ناقش الموضوعات المعروضة على جدول أعمال مجلس إدارة "الصندوق"، ومنها الموافقة على مد العمل بالبروتوكول الموقع بين وزارة القوى العاملة والصندوق لاستكمال تطوير منظومة التدريب المهني لمدة عامين آخرين من ١ / ١ / ٢٠٢٣ إلى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٤، والذي يهدف إلى رفع كفاءة الكوادر الفنية من المدربين، وتطوير المناهج، وتحديث البرامج التدريبية، وإضافة مناهج وحرف جديدة يتطلبها سوق العمل سواء الداخلي أو الخارجي من خلال أنظمة التدريب المختلفة، والتي تناسب جميع الفئات الراغبة في التدريب لتمكين الشباب من الحصول على حرفة أو إتقان مهارة للحصول على فرصة متاحة بسوق العمل، وذلك في إطار دور الوزارة الذي يهدف إلى رعاية وحماية القوى العاملة ورسم سياسات استخدامها، وتنظيمها في الداخل والخارج، وتأهيل الخريجين لمواجهة متطلبات السوق، وإكسابهم المهارات، والمعارف الأساسية بالتدريب بهدف تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية طبقاً للسياسة العامة للدولة، وفي ضوء الدور الذي يقوم به الصندوق في مجال دعم مشروعات التدريب المهني التي تستهدف الموازنة بين احتياجات سوق العمل المحلي والخارجي.. جدير بالذكر أن صندوق تمويل التدريب والتأهيل تأسس بقرار من رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥٤٣ لسنة ٢٠٠٣، الذي حدد تشكيله ونظام عمله وإدارته، وجاء في القرار أنه وبعد الاطلاع على قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، وقانون الهيئات العامة، وقانون الموازنة العامة للدولة، وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، وقانون نظام العاملين بالقطاع العام، وقانون شركات قطاع الأعمال، يشكل مجلس إدارة صندوق تمويل التدريب والتأهيل على النحو التالي: وزير القوى العاملة رئيساً، و٦ أعضاء بحكم وظائفهم وهم: رئيس قطاع ديوان عام وزارة القوى العاملة، ورئيس الإدارة المركزية للتدريب المهني، ورئيس مصلحة الكفالية الإنتاجية، وممثل لوزارة التضامن الاجتماعي او هيئة التأمينات الاجتماعية، وممثل لوزارة قطاع الأعمال العام، وممثل لوزارة التعاون الدولي والشؤون الخارجية، وعضوان من ذوي الخبرة يختارهم الوزير، وثلاثة أعضاء يختارهم الاتحاد

العام لنقابات عمال مصر ، وثلاثة أعضاء يمثلون منظمات اصحاب الأعمال ، وللمجلس الحق في أن يستعين بمن يراه من الخبراء والمستشارين ولا يكون له صوت في المداولات. ويشار أيضا إلى أن "الصندوق" يختص بتمويل انشاء وتطوير وتحديث مراكز وبرامج التدريب الذي تستهدف الموازنة بين احتياجات سوق العمل الداخلي والخارجي وله ٧ مهام هي : "١" - رسم السياسة العامة لتمويل انشاء وتطوير وتحديث مراكز وبرامج التدريب بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل. "٢" - وضع الشروط والقواعد المنظمة للعملية التدريبية من برامج ومدد التدريب ونظم الاختبارات ومنح الشهادات ومستويات التخرج وهيئات التدريس والتدريب. "٣" - إجراء البحوث والدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات وإصدار المطبوعات ذات الصلة بما يؤدي للارتقاء والاستثمار البشري والمادي معا في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية. "٤" تقديم المشورة الفنية اللازمة فيما يختص بدعم وتطوير التدريب المهني والتأهيل للجهات التي ترغب في ذلك من خلال تقييم وإعداد دراسات الجدوى اللازمة لها. "٥" - المشاركة في دعم وتطوير وتمويل المشروعات القومية في مجال التدريب المهني والتأهيل. "٦" - التنسيق مع الجهات المعنية في وضع خطط لتمويل التأهيل والتدريب المهني بما يحقق الاستفادة المثلى من الموارد المالية المتاحة محليا ودوليا. "٧" - تشجيع كافة الجهات على تنمية مواردها الذاتية لتمويل التدريب بها من خلال التدريب الإنتاجي وتنظيم المعارض والاسواق المحلية والدولية ذات الصلة.

*الاستراتيجية الوطنية للتشغيل :

وواصلت وزارة القوى العاملة هذا الاسبوع جلساتها التي يتم تنظيمها بالتعاون مع مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في أسرع وقت ممكن تنفيذا لتوجيهات وزير القوى العاملة حسن شحاتة خلال الجلسة السابقة التي شارك فيها الوزير بحضور كافة الأطراف المعنية للمساهمة بالخروج باستراتيجية وطنية معلوماتية وخدمية تتماشى مع متطلبات سوق العمل في «الجمهورية الجديدة»، وانطلاقاً من الهدف الثالث برؤية مصر ٢٠٣٠ والخاص بخلق اقتصاد قوي ، تنافسي ، ومتنوع من خلال زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، حيث أوضح الوزير توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية بسرعة إنجاز تلك الاستراتيجية .. ويلقي المحاضرات بالورشة د. أحمد درويش استشاري الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، ووزير التنمية الإدارية الأسبق والذي قام بالرد على تساؤلات المشاركين التي تم رصدها في الجلسة المؤخرة حول أهداف الاستراتيجية وآليات العمل والجهات المعنية وكيفية التطبيق ، والمقترحات المقدمة التي سيتم مراعاتها قبل الانتهاء من الاستراتيجية واعتمادها وكذلك تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها ومؤشرات قياسها، و التحديات الراهنة، فضلاً عن تحديد الخطط الواجب تبنيتها للتغلب على تلك التحديات. ، الإجابة على تساؤلات المشاركين التي تم رصدها في الجلسة الماضية حول أهداف الاستراتيجية وآليات العمل والجهات المعنية وكيفية التطبيق ، والمقترحات المقدمة التي سيتم مراعاتها قبل الانتهاء من الاستراتيجية واعتمادها وكذلك تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها ومؤشرات قياسها، و التحديات الراهنة، فضلاً عن تحديد الخطط الواجب تبنيتها للتغلب على تلك التحديات.ومن الجدير بالذكر أن خطة الاستراتيجية الوطنية تركز على عدد من المحاور منها :مواجهة تحديات الهيكل الديموجرافي لمصر بشكل علمي إحصائي مدروس وما قد يستتبعه من دراسات مجتمعية عن كيفية تغيير بعض الثقافات السائدة، لتحقيق اهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يخص خفض نسبة البطالة، فضلاً عن التأكد من توفر المهارات والتخصصات المطلوبة في سوق العمل المستقبلي، حيث تضمنت الجلسات السابقة للاستراتيجية مقدمة عن الاستراتيجية، وعرض تقرير توثيق الوضع الحالي، و جلسة تم خلالها عمل حواراً تفاعلياً للاتفاق على الأهداف

المطلوب تحقيقها بنهاية فترة الإستراتيجية، كما ناقشت جلسة أخرى رصد التحديات والفرص لكل هدف من أهدافها.

*مستحقات عمالنا في الأردن:

..وأعلنت وزارة القوى العاملة في بيان لها أن مكتب التمثيل العمالي التابع للوزارة بالسفارة المصرية بالعاصمة الأردنية عمان، تابع مع المسؤولين بمؤسسة الضمان الاجتماعي بالأردن-استكمالاً لما تم تحويله سابقاً- عملية تحويل القائمة الـ ١١٠ من مستحقات الضمان الاجتماعي لنحو ٢٨ عامل مصري لدى " المؤسسة" غادروا عمان نهائياً.. وجاء في البيان الصحفي أن حسن شحاتة وزير القوى العاملة تلقى تقريراً من الملحق العمالي بمكتب التمثيل العمالي بالأردن أسامة إبراهيم محمد ، أعلن فيه وبالأسماء عن كافة معلومات هذا "الاستحقاق"، مناشداً جميع المواطنين الذين لهم مستحقات لدى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مراجعة الأسماء علي موقع وزارة القوى العاملة www.manpower.gov.eg، وكذلك المنشورة على صفحة "الفييس بوك" الخاصة بالسفارة المصرية بالأردن، وذلك للاستعلام عن الأسماء ، وفي حال إذا كان الاسم موجوداً ، على الاستفادة سرعة التوجه إلى أقرب فرع لبنك القاهرة لصرف المستحقات فوراً .وأضاف الملحق العمالي أنه طبقاً لإجراءات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالأردن، سيتم استرجاع المبالغ غير المصروفة بعد مرور ٥٠ يوماً من تاريخ الإعلان عن تحويل المستحقات، مشيراً إلى أنه يتم بشكل مستمر التنسيق والتجهيز لإرسال باقي الدفعات لمستحقيها تباعاً ، فور تدقيقها من الجهات المعنية حفاظاً على حقوق المواطنين المستحقين لهذه الدفعات ، وتضم القائمة الجديدة الأسماء المرفقة مع البيان..

*الوصايا الـ ١١ من "القوى العاملة":

..وأعلنت وزارة القوى العاملة في بيان لها عن ١١ توصية وتنبية للمصريين الراغبين في العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية ،موضحةً أنه تلاحظ خلال الفترة الماضية وقوع البعض في فخ الشركات الوهمية التي تقوم بالنصب والاحتيال على الراغبين في العمل بالخارج خاصة الأردن، وقال بيان أن مكتب التمثيل العمالي بالأردن برئاسة أسامة إبراهيم أعلن عن مجموعة من "التنبيهات" ،إلتزاماً منه بتوجيهات وزير القوى العاملة حسن شحاتة بشأن حماية ورعاية المصريين في الخارج ،وتحصينهم ضد النصب عليهم حتى قبل السفر للعمل، مشيراً إلى أن "المكتب" رصد مؤخراً العديد من المخالفات التي تتعلق باستغلال بعض تجار عقود العمل في الأردن ، وإيهام المصريين الراغبين في الحصول على فرصة عمل داخل الأردن ،بتوفير "الفرص" ،وقيام بعض الوسطاء سواء داخل مصر أو في الأردن باستغلال عدم معرفة راغبي العمل بالإجراءات والقوانين المنظمة لإلحاق العمالة الوافدة بسوق العمل الأردني ، مما ترتب على ذلك مخالفة الكثير منهم وتعرضهم للمساءلة وإمكانية الإبعاد خارج أراضي "المملكة"..وأكد مكتب التمثيل العمالي على مجموعة من الوصايا الخاصة بالإجراءات الواجب إتباعها تفادياً لوقوع العامل في المخالفة، وهي: "١" التعامل مباشرة مع وزارة القوى العاملة المصرية للحصول على المعلومة الدقيقة حول الاستقدام والعمل بالأردن والإجراءات المتبعة في ذلك، "٢" عدم الانسياق خلف الوسطاء وتجار عقود العمل للأردن ، والإبلاغ عن أي صفحة أو إعلان مشبوه يخالف ما تنشره وزارة القوى العاملة من إجراءات ، "٣" عدم دفع أي مبالغ مالية لأي شخص للحصول على عقد عمل ، علماً أن كافة تكاليف مصروفات التعاقد للعمل بالأردن ورسوم إصدار تصريح العمل ملتزم بها صاحب العمل طبقاً لقانون العمل الأردني ، "٤" يجب التواصل والتعامل مع صاحب العمل مباشرة وعدم السماح بالتعامل مع وسيط آخر ، والاحتفاظ ببيانات وأرقام التواصل مع صاحب العمل، "٥" على العامل التأكد من أنه سيعمل لدى نفس صاحب العمل المتقدم عليه وفي نفس المهنة المتعاقد عليها تجنباً لوقوع في المخالفة ومن ثم التسفير خارج

أراضي المملكة الأردنية، "٦" لا يوجد عقد عمل تجاري أو استقدام حر للعمل في الأردن ، وان جميع عقود العمل هي محددة على صاحب عمل وعلى مهنة محددة وملزمة للعامل، "٧" لا يجوز ترك صاحب العمل والعمل لدى صاحب عمل آخر قبل انتهاء تصريح العمل والحصول على إخلاء طرف ، وان ذلك يعرض العامل للمخالفة، "٨" لا يجوز احتجاز أي وثائق شخصية للعامل من أي شخص سواء صاحب عمل أو شخص آخر وهو أمر يعاقب عليه القانون، "٩" دخول الأردن من اجل الحصول على فرصة عمل ، لا يتم إلا عبر التعاقد الرسمي بعقد عمل مع صاحب عمل ، ومن خلال القنوات الرسمية ما بين وزارة القوى العاملة المصرية ووزارة العمل الأردنية، وان ما يشاع حول إمكانية دخول الأردن بقصد السياحة أو الزيارة ثم التهرب للعمل داخل الأردن فهو غير مسموح ويعرض المواطن للمساءلة القانونية والإبعاد خارج الأراضي الأردنية، "١٠" على العامل بعد استقدامه ودخوله أراضي المملكة الأردنية الهاشمية الذهاب مباشرة إلى صاحب العمل لاستكمال إجراءات التعاقد ثم استخراج تصريح العمل ، وفي حال لم يتوصل العامل لصاحب العمل عليه التقدم لأقرب مكتب عمل ، أو التواصل مع المكتب العمالي بالسفارة المصرية بعمان، "١١" ضرورة التصديق على عقد العمل بعد استلامه من وزارة القوى العاملة ، وصحيفة الحالة الجنائية من وزارة الخارجية المصرية قبل السفر إلى الأردن ، والاحتراس من ضياع وفقد المستندات والوثائق الشخصية .

*حقوق مصريين في السعودية:

وجدت وزارة القوى العاملة في بيان لها مناشدتها وتوجيهها لـ ٥٢٩ مصرياً من العاملين الحاصلين على أحكام قضائية بمستحقاتهم المالية لدى شركة سعودي أوجيه للمقاولات بسرعة تحديث بياناتهم على منصة استحقاق ضماناً لحقوقهم في حال بيع أصول الشركة وسداد الديون، وذلك قبل نهاية الشهر الجاري "يناير ٢٠٢٣"، وبحسب خطاب من مكتب التمثيل العمالي بالرياض والتابع "للوزارة"، سبق وأن تم التنبيه بتحديث البيانات قبل يوم ١٩ يناير الجاري، وطالب البيان الذي تلقاه وزير القوى العاملة حسن شحاتة من الممثل العمالي أحمد رجائي المواطنين المصريين المقيمين وغير المقيمين بالمملكة، والمعنيين بذلك الشأن ممن لهم مستحقات مالية لدى شركة سعودي تحديث بياناتهم لدى أمناء تصفية الشركة على أن تشمل بياناتهم: مقدار مستحقاتهم -تاريخ الحكم الصادر بمستحقاتهم- عنوان الإقامة، وغيرها من البيانات، كما أهاب المكتب بجميع المواطنين المصريين المقيمين وغير المقيمين بالمملكة والمعنيين بهذا الموضوع سرعة التسجيل وإبلاغ كل صاحب شأن بذلك الأمر. وقال البيان الصحفي أن وزير القوى العاملة حسن شحاتة يوجه وبشكل مستمر كافة مكاتب التمثيل العمالي الموجودة في الخارج وعددها ٩ مكاتب منتشرة في بلدان تضم نسبة عمالة كبيرة، يصل عددهم الى ٤ ملايين و ٢٠٠ ألف عامل، بتقديم كافة أنواع الرعاية والحماية لهم، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم، وبشأن شركة المقاولات السعودية أكد البيان على أن أسماء الـ ٥٢٩ مصرياً العاملين بها مطالبون الآن بسرعة التواصل لضمان مستحقاتهم التي تصل إلى ملايين الجنيهات، عبارة عن تعويضات ، بعد أن أصدرت المحكمة التجارية بالرياض قراراً بشأن الشركة التي تتعرض لأزمات. ونشرت "الوزارة" مع البيان الصحفي أسماء المصريين المطلوب منهم تحديث بياناتهم لضمان حقوقهم